منظمة العمل الدولية

العمل اللائق وأجندة العام ٢٠٣٠

من أجل التنمية المستدامة

العمل اللائق ليس مجرد غاية
هو محرك للتنمية المستدامة

يعني توافر المزيد من الوظائف اللائقة نمواً إقتصادياً أكثر قوة وشمولية. ويعني النمو المحسّن المزيد من الموارد لاستحداث الوظائف اللائقة. إنها معادلة بسيطة لكن تم إهمالها بشكل كبير في عملية صنع السياسات الدولية سواء قبل الأزمة المالية للعام 2008 وبعدها. ومن خلال أجندة العام 2030 من أجل التنمية المستدامة، تتوافر أمامنا فرصة لا تتكرر ضمن جيل واحد من أجل إحداث التغيير وتحسين حياة المليارات من البشر.

العمل اللائق يجلب المال إلى جيوب الأفراد والأسر الذي يمكنهم إنفاقه في الإقتصاد المحلي. وتغذي قوتهم الشرائية نمو وتنمية المشاريع المستدامة، وبخاصة المشاريع الصغرى القادرة بدورها على توظيف المزيد من العمال وتحسين أجورهم وشروط وظروف عملهم. كما تزيد العائدات الضريبية للحكومات التي تقوم بدورها بتمويل الإجراءات الإجتماعية من أجل حماية الأشخاص غير القادرين على إيجاد وظيفة أو غير القادرين على العمل.

يُعتبر تعزيز الوظائف والروح الريادية، وضمان الحقوق في العمل، وتوفير الحماية الإجتماعية وتشجيع الحوار الإجتماعي المداميك الأربعة لأجندة منظمة العمل الدولية للعمل اللائق التي تتمحور حول المساواة بين الجنسين. وتُعتبر هذه المداميك الأربعة أساسية للإرتقاء بأجندة التنمية المستدامة برمتها.

يساهم العمل اللائق للجميع في الحدّ من غياب المساواة وفي زيادة الصمود. وتساعد السياسات التي تم تطويرها من خلال الحوار الإجتماعي الأفراد والمجتمعات على التأقلم مع تأثيرات التغيّر المناخي، إلى جانب تسهيل عملية الإنتقال إلى إقتصاد أكثر استدامة. وأخيراً وليس آخراً، يسهم الأمل وحسّ العدالة الإجتماعية والكرامة الناتج من العمل اللائق في بناء السلام الإجتماعي والمحافظة عليه.

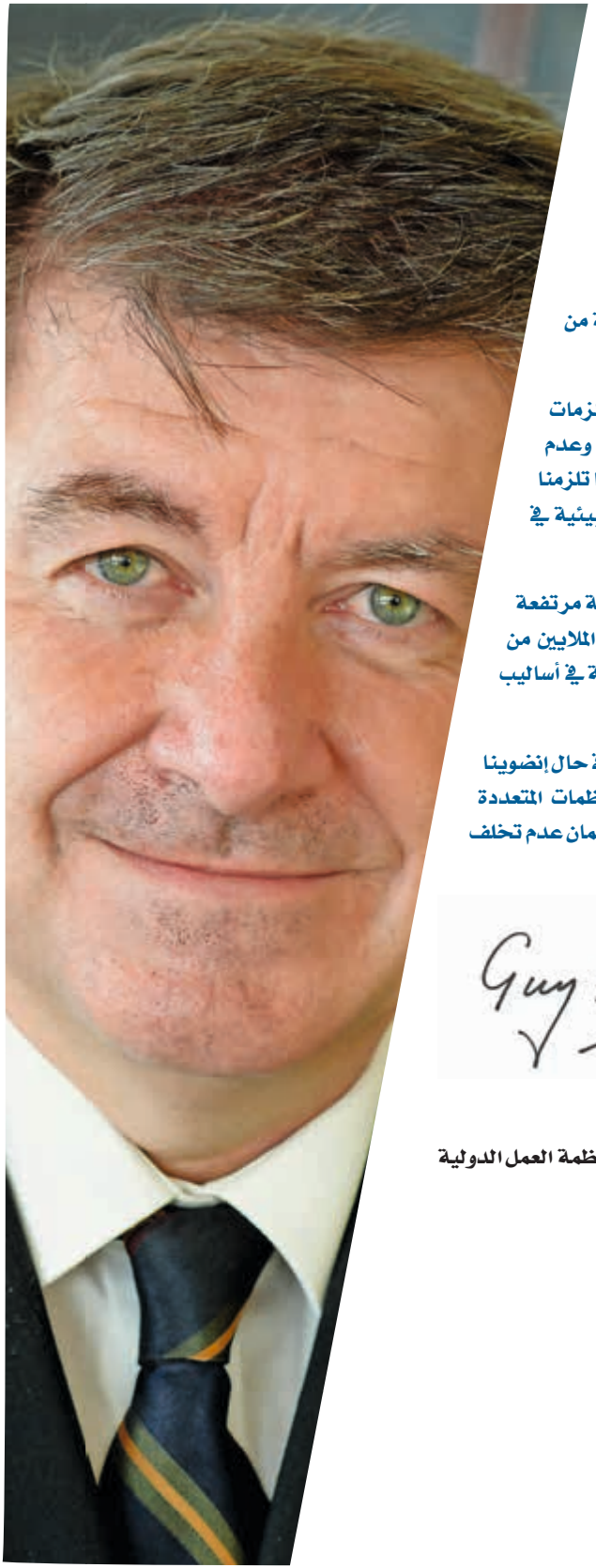

لا عجب أن يضع الأفراد العمل اللائق في صلب أولوياتهم في إطار المشاورات العالمية من أجل أجندة العام 2030.

وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، تعالج أهداف العام 2030 "مستلزمات البشرية جمعاء من أجل التمكن من عيش حياة لائقة خالية من الفقر، والجوع وعدم المساواة، مع تمكين الرجال والنساء والفتيات والفتيان من تنمية كامل طاقاتهم. كما تلزمنا جميعاً بأن نكون مواطنين عالميين مسؤولين يهتمون بالأقل حظوة وبالأنظمة البيئية في كوكبنا وبالعمل المناخي الذي تعتمد عليه حياتنا".

لا يمكننا التقليل من أهمية التحديات الماثلة في عالم العمل. وتبقى البطالة العالمية مرتفعة على نحو غير مقبول حيث تشمل قرابة 200 مليون شخص، فيما يقبع مئات الملايين من الأشخاص في الفقر الكادح. إلى ذلك، ستشهد السنوات 15 المقبلة تحوّلات أساسية في أساليب عملنا بقيادة التغييرات التكنولوجية والبيئية والديموغرافية.

لكن يمكننا تحقيق رؤية التنمية المستدامة في أجندة التحوّل بحلول العام 2030 في حال إنضوينا جميعاً في شراكة عالمية تشمل الحكومات، والأعمال والنقابات العمالية والمنظمات المتعددة الأطراف، والمجتمع المدني والأشخاص العاديين. ولكل واحد منا دور يضطلع به لضمان عدم تخلف أي فرد عن ركب التطور والتنمية.

غاي رايدر
المدير العام، منظمة العمل الدولية

٨ العمـــل الـلائـــق والنمو الاقتصادي

الهدف
٨

أجندة العام ٢٠٣٠ تضع العمل اللائق للجميع واختصاص منظمة العمل الدولية والغاية من العدالة الإجتماعية، في قلب السياسات من أجل التنمية والنمو المستدام والشامل.

عاد العديد من الدول إلى مسار النمو أو حافظ عليه منذ الأزمة المالية للعام 2008. لكن إتسم النمو في أغلب الأحيان بخلوه من الوظائف. إقتصادياتنا تتحسن من حيث الأداء لكن الأفراد لا يرون المزيد من الفرص لإيجاد العمل اللائق. وهذا المسار ليس مستداماً.

تدعو الحاجة إلى استحداث أكثر من 600 مليون وظيفة جديدة، وذلك فقط لمواكبة النمو في عدد السكان في سن الإنتاج، أي نحو 40 مليون شخص سنوياً.

نحن بحاجة أيضاً إلى تحسين شروط وظروف العمل لـ780 مليون رجل وامرأة عاملين ولكن لا يجنون ما يكفي من الدخل لانتشال أنفسهم وعائلاتهم من فقر الدولارَين يومياً.

لكن من خلال إدراج ضع إستحداث الوظائف في قلب خطط التنمية وصناعة السياسات الإقتصادية، لن نشهد فقط زيادة في فرص العمل اللائق لكن وأيضاً نمواً أكثر قوة وشمولية وتخفيفاً من الفقر.

في الدول النامية والناشئة، إستثمر بعضها أكثر من غيره في الوظائف النوعية منذ بداية القرن الحادي والعشرين وحقق نمواً أسرع بواقع نحو 1 في المائة سنوياً منذ العام 2007 وشهد فروقات أدنى من حيث الدخل.

يستحدث النمو الإقتصادي المتمحور حول الوظائف دوامة فضلى تعود بالفائدة على الإقتصاد وعلى الأفراد وتشكّل قاطرة للتنمية المستدامة.

٨ العمل اللائق والنمو الاقتصادي

© World Bank

الهدف
٨

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

8.1 الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنويا في أقل البلدان نموا.

8.2 تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة.

8.3 تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية.

8.4 تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيا، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقا للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة.

8.5 تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030.

8.6 الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020.

8.7 اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025.

8.8 حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة.

8.9 وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030.

8.10 تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها.

أ.8 زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا.

ب.8 الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020.

٨ العمـــل الـلائـــق والنمو الاقتصادي

الهدف
٨.٣

استحداث فرص عمل لائقة في الاعمال الصغيرة

تشجيع السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، واستحداث فرص العمل اللائق، وريادة الأعمال، والابداع والابتكار وتشجيع إضفاء الطابع النظامي على العمل ونمو المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بما في ذلك من خلال الوصول إلى الخدمات المالية.

تُعتبر المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم محرّك الوظائف في العالم التي تمثّل ما لا يقل عن ثلثَي جميع الوظائف في العالم. كما كانت المشاريع الأكثر تأثّراً بالأزمة المالية في ظل القيود المفروضة على الوصول إلى القروض. إلى ذلك، تتواجد المشاريع الصغيرة في أغلب الأحيان في القطاع غير المنظم، حيث شروط وظروف العمل غير منظمة من الناحية العملية.

ما الذي يجب القيام به:

تشجيع السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، واستحداث فرص العمل اللائق، وريادة **الأعمال، والإبداع والإبتكار وتشجيع** إضفاء الطابع النظامي على العمل ونمو المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بما في ذلك من خلال الوصول إلى الخدمات المالية.

- تدعو الحاجة إلى دعم المشاريع الصغيرة في خلال السنوات المقبلة في ظل تحوّل أسواق العمل وتمتين النشاط الريادي. كما يجب أن تعكس السياسات وتستجيب لتنوع الشركات الجديدة من حيث الحجم والهيكلية والقطاع.
- يجب تسهيل الوصول إلى التمويل واستحداث الظروف الصحيحة للسماح للمشاريع بالإزدهار. كما يجب تحسين شروط وظروف العمل كما تساعد المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في الإنتقال إلى الإقتصاد المنظم.

٨ العمـــل الـلائـــق والنمو الاقتصادي

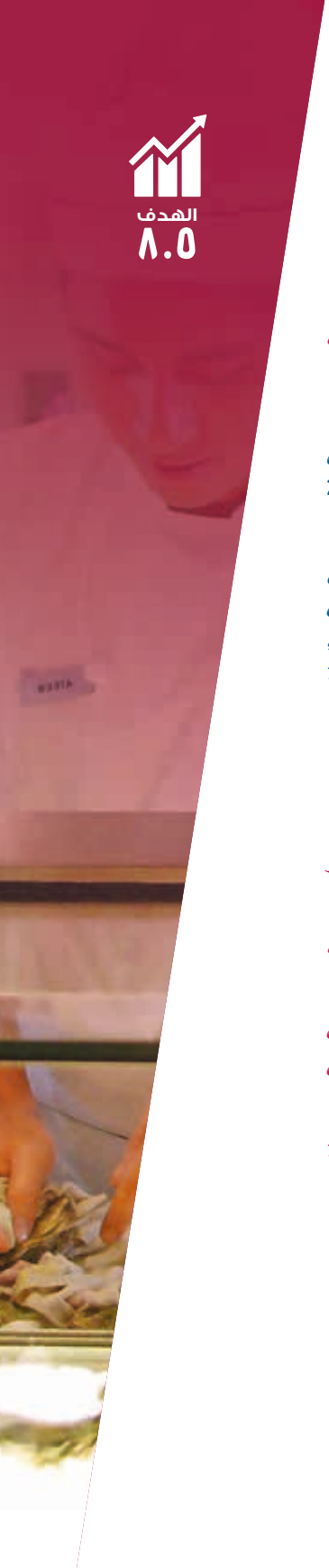

الهدف
٨.٥

العمل اللائق للجميع

بحلول العام 2030، تحقيق الإستخدام الكامل والمنتج والعمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما فيهم الشباب وذوي الإعاقة، والأجر المتساوي عن عمل ذي قيمة متساوية.

في ظل وجود نحو 200 مليون شخص خارج سوق العمل في العالم، يبقى الإستخدام الكامل واقعاً بعيد المنال بالنسبة إلى الكثير من الدول. وفي حال أردنا تخفيض أرقام البطالة، نحتاج إلى إدراج الإستخدام الكامل كغاية في السياسات الإقتصادية الكلية على المستويَين الوطني والدولي.

في الكثير من أرجاء العالم، تعمل المرأة في أغلب الأحيان في وظائف متدنية الأجر والقيمة وتفتقر إلى الوصول إلى التعليم والتدريب والتوظيف. كما تعاني المرأة من محدودية القدرة على التفاوض واتخاذ القرار ولا تزال تتحمل المسؤولية الأكبر عن العمل الرعائي غير المدفوع الأجر. وعلى الصعيد العالمي، تشارك فقط قرابة نصف نساء العالم في سوق العمل قياساً بنحو 80 في المائة من الرجال، فيما تتقاضَين متوسط أجر أقل من أجر الرجال بنسبة 23 في المائة، مع تأثر الأمهات أكثر من غيرهن بهذه الأوضاع.

ما الذي يجب القيام به:

- يجب إعطاء الأولوية للسياسات الإقتصادية الكلية التي تشجّع إستحداث الوظائف وتدعم الطلب والإستثمار إلى جانب الضرائب والبنية التحتية والسياسات القطاعية التي تعزّز الإنتاجية.
- يجب إعتماد سياسات لدعم المشاريع من أجل زيادة التدفقات الإئتمانية وتشجيع الريادة والمشاريع الصغيرة، إلى جانب تشجيع الإنتقال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم.
- يجب تنفيذ السياسات التي تتمحور حول الأشخاص والتي تخفف من الفروقات. وتشمل هذه السياسات إجراءات الحماية الإجتماعية، وسياسات الأجور، وتعزيز تفتيش العمل، وزيادة مشاركة العاملات في سوق العمل وحماية المفاوضة الجماعية.
- يجب إعتماد السياسات الرامية إلى مساعدة المرأة على دخول سوق العمل وتمكينها من الإستفادة من الحماية العادلة للأمومة والسياسات التي تحقق التوازن بين العائلة والأسرة.

٨ العمـــل الـلائـــق والنمو الاقتصادي

الهدف
٨.٦

إستخدام الشباب

بحلول العام 2020، التخفيف إلى حد كبير من نسبة الشباب خارج سوق الإستخدام والتعليم والتدريب.

على الصعيد العالمي، في العام 2014 كان يسعى أكثر من 73 مليون شاب (15-24) إلى الوظيفة. وقد بلغت نسبة الشباب في العالم خارج سوق الإستخدام والتعليم والتدريب أكثر من 20 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، كان يعيش أكثر من ثلث الشباب المستخدمين في العالم النامي بأقل من 2 دولار أمريكي يومياً في العام 2013.

من الأرجح أن يبقى المتسربون من المدرسة في سن مبكرة أكثر من غيرهم عالقين في وظائف حيث لا يتم إحترام حقوقهم وحيث يعملون في ظروف تتسم إلى حد كبير بغياب الأمن والفقر.

تترك تجربة البطالة أو البطالة الجزئية في مرحلة مبكرة من الحياة "ندوباً" يمكن أن ترخي بظلالها على الوظيفة على المدى الطويل وآفاق الحياة.

من شأن ضمان دوامة فضلى من التعليم والتدريب وزيادة الإنتاجية والوظائف الأكثر والأفضل وتحسين النمو الإقتصادي أن يعود بفوائد جمة إجتماعياً وإقتصادياً.

ما الذي يجب القيام به:

- **تطوير إستراتيجيات لتشجيع إستخدام الشباب تحقق التوازن بين الإستراتيجيات المتكاملة للنمو واستحداث الوظائف والتدخلات الهادفة، مثل المساعدة في البحث عن عمل أو الإجراءات الرامية إلى دعم الرياديين الشباب.**
- **معالجة عدم التطابق بين المهارات وحاجات سوق العمل من خلال ضمان إستجابة برامج التدريب للحاجات في سوق العمل ومن خلال إدماج مكوّنات الخبرة العملية في التدريب والتعليم المهني والتقني.**
- **الإستثمار في الأشكال المبتكرة للحماية الإجتماعية من أجل تحسين أمن الدخل للعمال في الإستخدام الهش.**

٨ العمل اللائق والنمو الاقتصادي

الهدف
٨.٧

العمل الجبري وعمل الاطفال

إعتماد الإجراءات الفورية والفعالة لاجتثاث العمل الجبري، وإنهاء العبودية الحديثة والإتجار بالبشر وضمان منع أسوأ أشكال عمالة الأطفال والقضاء عليها، بما فيها توظيف واستعمال الأطفال الجنود، ووضع حد لعمالة الأطفال بشتى أشكالها بحلول العام 2025.

يوجد 168 مليون طفل - أكثر من 10 في المائة من الأطفال في العالم- في عمالة الأطفال. وقد تراجع العدد منذ العام 2000 لكن لا يزال عند مستويات غير مقبولة.

يتواجد 21 مليون شخص في العمل الجبري في مختلف أنحاء العالم، منهم أكثر من 11 مليون إمراة وفتاة. ويتم إستغلال الأكثرية الساحقة للضحايا على أيدي أفراد أو منشآت، مما يولّد أكثر من 150 مليار دولار أمكريكي من أرباح غيرقانونية سنوياً.

ما الذي يجب القيام به:

- **يجب تطبيق معايير العمل الدولية التي توفّر إطاراً قوياً لمعالجة عمالة الأطفال والعمل الجبري على المستوى الوطني.**
- **تدعو الحاجة إلى مقاربة متعددة الوجوه لإنهاء عمالة الأطفال بما فيها التشريعات، ووصول جميع الأطفال إلى التعليم، والحماية الإجتماعية للأسر وسياسات سوق العمل.**
- **تدعو الحاجة إلى المصادقة الوطنية على بروتوكول منظمة العمل الدولية للعام 2014 حول العمل الجبري الذي يتضمن بنوداً لمعالجة أشكال العبودية الحديثة.**

٨ العمـــل الـلائـــق والنمو الاقتصادي

الهدف
٨.٨

السلامة والصحة في العمل

حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة العمل الآمنة والسليمة لجميع العمال، بما فيهم العمال المهاجرين، وبخاصة النساء المهاجرات، وأصحاب الوظائف الهشة.

كل يوم، يموت 6.400 شخص في حادث أو مرض مهني، أي يتم تسجيل 2.3 مليون وفاة سنوياً. كما يتعرض 860.000 شخص للإصابات في الوظيفة يومياً. وتبلغ الكلفة على الأعمال 2.8 تريليون دولار أمريكي سنوياً - أي 4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي- من خلال خسارة ساعات العمل، وانقطاع الإنتاج، ومعالجة الإصابات والأمراض المهنية، وإعادة التأهيل والتعويض.

ما الذي يجب القيام به:

- **تدعو الحاجة إلى التحرك العاجل لبناء ثقافة عالمية للوقاية تحترم الحق في بيئة عمل سليمة وآمنة وتضمن دراية أصحاب العمل والعمال بحقوقهم وواجباتهم.**
- **تدعو الحاجة إلى تطبيق المعايير والحقوق الأساسية لمنظمة العمل الدولية على المستوى الوطني. وتستلزم المجموعات الهشة، بما فيها المهاجرون، إهتماماً خاصاً لضمان حماية حقوقهم وتحسين شروط وظروف عملهم.**

٨ العمـــل الـلائـــق والنمو الاقتصادي

الهدف
٨.ب

تحقيقه بالكامل

بحلول العام 2020، تطوير ووضع إستراتيجية عالمية موضع التطبيق من أجل إستخدام الشباب وتنفيذ ميثاق الوظائف العالمي لمنظمة العمل الدولية

تم إعتماد ميثاق الوظائف العالمي لمنظمة العمل الدولية من جانب الحكومات وأصحاب العمل والعمال في أعقاب الأزمة المالية. ويقترح الميثاق مجموعة من الإجراءات إنطلاقاً من أمثلة ناجحة تم تصميمها لتسريع إستحداث الوظائف اللائقة وبناء وصون أنظمة الحماية الإجتماعية.

يدعو الميثاق الحكومات إلى البحث في خيارات من مثل الإستثمارات في البنى التحتية العامة، وإعتماد برامج الإستخدام الخاصة، وتوسيع نطاق الحماية الإجتماعية واحترام الحد الأدنى للأجور.

على نحو مماثل، يلحظ القرار الصادر عن منظمة العمل الدولية للعام 2012 بشأن إستخدام الشباب مجموعة من الإجراءات المجرّبة والمختبرة الرامية تحديداً إلى تحسين فرص الشباب في سوق العمل.

الإرادة موجودة، وأبلغ دليل عليها إلتزامات الدول في مجموعة العشرين بإعطاء الأولوية لاستحداث الوظائف والحماية الإجتماعية في بيانات القمم المتتالية. لكن حرصاً على إحداث التغيير المقترح في أجندة العام 2030، تدعو الحاجة إلى الإرتقاء بالشراكة العالمية من أجل تعزيز التعاون الدولي واتساق السياسات.

تُعتبر التجربة الطويلة لمنظمة العمل الدولية كمنظمة ثلاثية الأطراف قيّمة إلى حد كبير بهذا الخصوص. لنحو قرن تقريباً، جمعت المنظمة المكوّنات الثلاث أي الحكومات وممثلي مجتمع الأعمال والنقابات العمالية.

ستقوم منظمة العمل الدولية بالبناء على هذه الهيكلية الثلاثية لضمان إستخدام مواردنا بفعالية ولضمان تأديتنا لدور محدد في الشراكات الجديدة التي يجب أن تكون قاطرة لتنفيذ أجندة العام 2030.

العمل اللائق هو أساس النجاح في أجندة العام 2030. تسلط الصفحات التالية الضوء على الأهداف المحددة التي تعمل عليها منظمة العمل الدولية لضمان عدم تخلف أي فرد.

لمزيد من المعلومات زيارة www.ilo.org/sdg2030

1 القضاء على الفقر

لأصل الأكثر أهمية بالنسبة إلى الأفراد القابعين في الفقر هو عملهم وقدرتهم على العمل المنتج. العمل اللائق للجميع بما في ذلك الحماية الإجتماعية هو بالتالي الطريق الأساسي للخروج من الفقر بالنسبة إلى الأفراد والمجتمعات والبلدان.

1.1 القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم.

1.2 استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني.

1.3 ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030.

1.4 بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030.

1.5 وضع أطر سياسية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر.

٢ القضاء التام على الجوع

إنتاج الغذاء يستلزم اليد العامل حيث تستخدم الزراعة أشخاصاً أكثر من أي قطاع آخر. بالإضافة إلى ذلك، يعيش معظم الأفراد في الفقر المدقع في المناطق الريفية، ويعتمد الكثيرون منهم في دخلهم على الزراعة. العمل اللائق في الزراعة المستدامة وسلاسل القيمة الغذائية هو بالتالي أساسي لبلوغ هذا الهدف.

2.3 مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية.

2.4 تنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل.

٣ الصحة الجيدة والرفاه

تزيد صحة العمال وشروط وظروف العمل اللائقة والأمنة القدرة الإنتاجية لليد العاملة. وعلى العكس، يدفع غياب الوصول إلى الرعاية الصحية الضرورية من الناحية الطبية إلى جانب الإصابات والأمراض المهنية في أغلب الأحيان بالأفراد إلى الخروج من اليد العاملة والوقوع في الفقر. وفي الوقت نفسه، يستخدم قطاع الصحة المزيد من الأفراد في مختلف أنحاء العالم الذين يحتاجون أيضاً إلى شروط وظروف العمل اللائقة لكفالة الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية الضرورية.

3.3 بحلول العام 2030 وضع نهاية لوباء الإيدز.

3.4 تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

3.5 بحلول العام 2030، الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة.

٤ ضمان التعليم الجيد

التعليم كغاية بحد ذاتها هو أيضاً وسيلة للحصول على العمل اللائق وبخاصة للشباب، فيما يُعتبر التعليم لمدى الحياة ضرورياً لمواكبة المهارات الضرورية والمتغيّرة في سوق العمل.

4.4 الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، لعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030.

4.5 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم.

4b زيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي للبلدان النامية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني.

4c الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين بحلول العام 2030.

٥ المساواة بين الجنسين

يُعتبر تمكين المرأة إقتصادياً أساسياً لتحقيق المساواة بين الجنسين. بالنسبة إلى معظم النساء، تُعتبر الوظيفة أهم مصدر للتمكين الإقتصادي والكرامة. وعليه، يُعتبر ردم الفجوة بين الجنسين في الإستخدام وضمان العمل اللائق لجميع النساء والمساواة في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية أساسياً لتحقيق المساواة بين الجنسين.

5.1 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.

5.2 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر.

5.3 الاعتراف بأعمال الرعاية غيرمدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني.

5.4 كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

5a القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية.

5c اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

٦ المياه النظيفة والصرف الصحي

تؤثّر المياه على حياة العمال من خلال توافرها، ونوعيتها وكميتها. ويمكن للإستثمارات في المياه والصرف الصحي أن تستحدث وظائف مدفوعة الأجر ولائقة وبالتالي أن تساهم في التنمية المستدامة.

6.3 تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030 المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي.

٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

سيستلزم الإنتقال إلى اقتصاد أكثر اخضراراً وفاقاً للخطوط التوجيهية لمنظمة العمل الدولية من أجل انتقال عادل نحو إقتصاديات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع" على أساس مبادئ العمل اللائق.

7.1 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030.

7.2 تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030.

7b. توسيع نطاق البُنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام 2030.

٩ الصناعة والابتكار والبنية التحتية

التنمية الصناعية هي أساسية بالنسبة إلى عالم العمل، والعمل اللائق هو أساسي لجعل التنمية شاملة ومبتكرة ومستدامة إجتماعياً. وتنطوي برامج تنمية البنى التحتية الكثيفة اليد العاملة على منافع ملحوظة على مستوى إستخدام الرجال والنساء الذين يعيشون في الفقر.

9.1 إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، ودعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان.

9.2 تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة.

9.3 زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.

10 الحد من أوجه عدم المساواة

يُعتبر العمل اللائق، المركّز على الدخل العادل، والأمن في مكان العمل والحماية الإجتماعية للأفراد والأسر، وسيلة مباشرة للتخفيف من فروقات الدخل والثروة والنفوذ الإقتصادي.

10.1 التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان.

10.2 تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك.

10.3 ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد.

10.4 اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا.

10.5 تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية، وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات.

10.6 ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية،من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات.

10.7 تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية.

10c خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030.

11 المدن والمستوطنات المستدامة

يُعتبر إستحداث فرص العمل اللائق أساسياً لضمان استدامة التنمية الحضرية. كما يُعتبر تطوير أسواق العمل الحضرية بدوره محورياً بالنسبة إلى إسهام إستحداث فرص العمل في العمل اللائق الذي يحدّ من الفقر. ويمكن لأجندة العمل اللائق من أجل التمدن أن تجعل من المدن أكثر إنتاجاً وشمولية واستدامة.

11.1 ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة بحلول 2030.

11.2 توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة.

11.3 دعم أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية.

١٢ الإستهلاك والإنتاج المسؤولان

يعتبر الإنتقال العادل إلى أنماط الإستخدام المتغيّرة وما يترتب عليها من تغيّر في أنماط الإنتاج والإستهلاك محورياً لبلوغ هذا الهدف. سيساهم العمل اللائق للجميع- وبخاصة الوظائف الخضراء- في جعل التنمية مستدامة بيئياً.

12.1 **تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين.**

12.4 **تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام 2020.**

12.6 **تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها.**

12a **دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة.**

12b **وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية.**

١٣ تغيّر المناخ

يستلزم العمل على تغيّر المناخ مشاركة فاعلة من عالم العمل وسيستفيد بشكل كبير من تطبيق أجندة العمل اللائق، بما في ذلك من خلال إتباع "الخطوط التوجيهية لمنظمة العمل الدولية من أجل انتقال عادل نحو اقتصاديات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع".

13.1 تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان.

١٤ الحياة تحت المياه

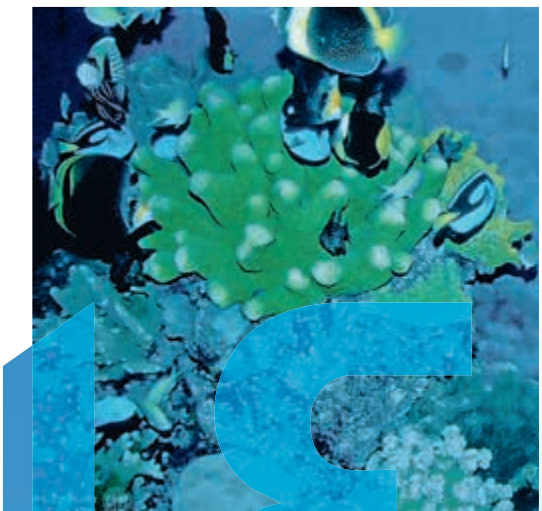

يُعتبر العمل اللائق للجميع، بما في ذلك الأجر العادل وشروط وظروف العمل الع بالنسبة إلى البحارة والصيادين في العالم، أساساً للحفاظ على الموارد البحرية والحدّ من الصيد الجائر.

14.4 **تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم.**

14.6 **حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم بحلول 2020.**

14.7 **بحلول العام 2030، زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة.**

١٥ الحياة على الأرض

يستلزم ضمان حماية البيئة البرية المدمجة ضمن إستراتيجيات التنمية المحلية والوطنية التي تخفف من الفقر التركيزعلى العمل اللائق لجميع العمال في البر.

15b **حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات.**

١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية

تُعتبر المؤسسات الفعالة والشاملة التي تشجّع العمل اللائق للجميع، على أساس إحترام معايير العمل الدولية وانطلاقاً من الحوار الإجتماعي أساسية لقيام مجتمعات عادلة وسلمية وعملية صنع قرار تشاركية.

16.2 إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم.

16.3 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.

16.6 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

16.7 ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

16.8 توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية.

16.10 كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

16a توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية.

سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة.

16b تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة.

١٧ الشراكات من أجل الأهداف

تُعتبر الشراكات في عالم العمل ومن حوله مكوّنات رئيسية لإعادة إحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. ويُعتبر تعزيز قدرات منظمات العمال وأصحاب العمل على العمل مع الحكومات والشركاء الدوليين للارتقاء بأبعاد العمل اللائق في أجندة العام 2030 حيوياً من أجل النجاح في التطبيق.

17.9 تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي،بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها.

17.14 تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

17.17 تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص،وشراكات المجتمع المدني الفعالة.

17.18 تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة.

International Labour Organization (ILO)

Department of Communication and Public Information

4, route des Morillons
CH-1211 Geneva 22
Switzerland

Tel: +41 22 799 7912
Fax: +41 22 799 8577
Email: communication@ilo.org
Website: www.ilo.org

Follow us:
www.facebook.com/ilo.org
www.twitter.com/ilo
www.youtube.com/ILOTV